مؤسسة رعاية الأشخاص المسنين في التشريع الجزائري

Foundation for the care of elderly persons in the Algerian legislation

دوار جميلة*

جامعة محمد البشير الإبراهيمي – برج بوعيريج، الجزائر

lyndadouar@yahoo.fr

- تاريخ الإرسال: 2021/09/13 - تاريخ القبول: 2022/05/08 - تاريخ النشر: 2022/12/27

الملخص: تعتبر الأسرة المكان الطبيعي الذي يجد فيه الفرد الأمان والطمأنينة والشعور بالانتماء والرعاية والتقبل والاحترام، بغض النظر عن عمره وقوته وضعفه، ويكون الفرد الضعيف خاصة بسبب الكبر أولى الأشخاص حاجة إلى العيش داخل الأسرة، وعندما لم تعد تقوم هذه المؤسسة الاجتماعية بدورها، لجأت الكثير من دول العالم ومنها الجزائر إلى تشييد مؤسسات الخدمة الاجتماعية للتكفل بهذه الفئات المحرومة، و أن يسن قانونا يتكفل بحماية هذه الشريحة وضمان كرامتهم، وعليه خلصت هذه الدراسة إلى أن الجهود المبذولة من طرف الدولة الجزائرية خاصة في مجال إعادة تنظيم أساليب الرعاية المؤسساتية بحاجة إلى المزيد من الإمكانيات المادية والمختصين لرعاية هذه الفئة اجتماعيا وصحيا.

الكلمات المفتاحية: الأسرة، المسن، دور المسنين، الحماية القانونية، الرعاية الاجتماعية.

Abstract: The family is considered the natural place in which the individual finds safety, reassurance, a sense of belonging, care, acceptance and respect, regardless of his age, strength and weakness, and the weak individual, especially due to old age, is the first person to need to live in the family, and this is what most specialists agreed upon. Social and psychological.

The legislator had to enact a law to protect them and ensure their dignity, as Law No. 12/10 of 29 December 2010 regarding the protection of elderly people is considered the most important legal text in Algeria to protect this segment of society and establish specialized structures to receive them, this study concluded that the efforts made On the part of the Algerian state, especially in the field of reorganizing institutional care methods, it needs more material, especially human resources, through the employment and formation of specialized cadres and personnel to take care of this category socially and healthily.

Keywords: Family, the elderly, homes for the elderly, legal protection, social care.

* المؤلف المرسل: دوار جميلة.

مقدمة:

خلال سنوات الألفيات، وما أعقبها من تغيرات اجتماعية، اقتصادية وحتى سياسية، شهدت الأسرة العربية العديد من التحولات في كثير من الميادين والقطاعات والأبنية الاجتماعية المشكلة لها، فكان من نتائجها أن تغيرت في شكلها وحجمها وبناءها، كما تغيرت الأسرة والعائلة العربية من عائلة ممتدة إلى عائلة نووية خصوصا في المدينة والأوساط الحضرية.

والجزائر كغيرها من الدول العربية عايشت العديد من مراحل التغير الاجتماعي سواء كان ذلك في سنوات التسعينات أو ما بعد سنوات الألفينيات، إذ تحولت العديد من الأسر إلى أسر نووية بعدما كانت بالأمس القريب ممتدة خصوصا في المدن والحوضر بفعل المؤثرات السوسيوثقافية الاقتصادية والأمنية وتأثيرات تكنولوجيا الإعلام والاتصال الحديثة على بنية الأسرة وروابطها الاجتماعية.

إن من بين النظم الاجتماعية الأكثر تأثرا في المجتمع الجزائري النظام الأسري، والذي يعد أحد المقومات الرئيسية في تكوين المجتمع، ونظرا لأن الأسرة الجزائرية معدودة كنسق من الأنساق الفرعية داخل المجتمع الجزائري، فقد شهدت في السنوات الأخيرة بعض ملامح التغير في خصائصها الديمغرافية والاجتماعية وحتى الاقتصادية، بحيث أدت تلك التغيرات إلى ظهور أزمت منها ما كان في قطاع السكن والعمران، ومنها ما تعلق بالبطالة والشغل ومنها ما كان في تدهور المستوى المعيشي والصحي للأفراد، وقد عملت تلك التغيرات خاصة الاجتماعية منها على التأثير في وحدة الأسرة وتماسكها وحتى في تضامنها وعلاقاتها وارتباطاتها وعاداتها وتقاليدها، والبعض من قيمها ومعاييرها التقليدية الأساسية، كمفاهيم التكافل والتلاحم الأسري القيمي، والتي كانت بالأمس القريب خاصية تلازم الأسرة الجزائرية¹.

إن من بين أكثر التغيرات البارزة في الأسرة الجزائرية تلك التي ظهرت في العلاقات بين أفراد المجتمع الواحد، وبخاصة داخل الأسرة الحضرية، حيث أصبح كل واحد يبحث عن تحقيق رغباته وطموحاته بعيدا عن المصلحة العامة، ومن دون الاهتمام بباقي أفراد أسرته وبعيدا عن كل التزام للانتماء الواحد داخل الأسرة الكبيرة أو حتى الالتفاف لمن حوله من كبار السن والعجزة الذين يحتاجون أكثر من أي وقت مضى إلى مزيد من الرعاية والاهتمام.

وأضحى الفرد الجزائري لا يتحمل المسن داخل أسرته لأنه يشكل هاجسا في البيت، وكان من نتائج تلك النظرة أن ظهرت أفكار جديدة تنادي بضرورة التخلص منهم وإرسالهم لدور العجزة والمصحات النفسية والغرض من كل هذا العيش دون هواجس بشأن مشكلات المسن.

¹ نادية لعبيدي: المكانة الاجتماعية للمسن في الأسرة الجزائرية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاجتماعية جامعة باتنة السنة الجامعية 2009/2008ص16.

وعليه، يسعى المسن إلى محاولة البحث عن رعاية أفضل لوضعيته لدى مؤسسات وهيئات أخرى خارج المجال الأسري، عندما تعجز هذه الأخيرة عن تلبية احتياجاتهم، وليس بإمكان الشخص المسن، نظرا لظروفه الاجتماعية المختلفة أن يؤمن لنفسه الظروف المعيشية الملائمة، الأمر الذي يفرض على أجهزة الدولة أن تسعى إلى توفير هذه الرعاية لهم²، وهذا السعي الذي يحصل من جانب أجهزة الدولة مرجعه الالتزام الذي يفرضه القانون على الدولة للتكفل بالأشخاص المسنين، وهذا ما نصت عليه صراحة المادة الثالثة من قانون حماية الأشخاص المسنين في فقرتها الثانية، إذ جاء فيها (... تظطلع بهذا الإلتزام بالدرجة الأولى الأسرة، وفي حالة عدم قدرتها، تتولى الدولة والجماعات المحلية ذلك)³.

أهمية الموضوع:

ولكون المسن يعاني العديد من التغيرات والمشكلات الصحية النفسية المادية والاجتماعية، استحدثت الدولة لهذا الغرض العديد من المراكز للتكفل بهذه الفئة نظرا لازدياد عددهم يوما بعد يوم، وكذلك لتعرضهم لظلم كبير من طرف أسرهم أو من المجتمع، هذا ما أدى بالدولة إلى إنشاء دور مسنين، تتكفل برعايتهم خاصة الذين يعيشون في وضعية اجتماعية صعبة وهشة.

وعليه، تكمن أهمية هذا البحث في أن التكفل بالمسنين تعد ضرورة تفرضها طبيعة العصر الحديث الذي يتميز بارتفاع متوسط الأعمار نتيجة للتقدم الصحي، أدى إلى تميز هذا العصر بظاهرة تزايد فئة المسنين وأن الاهتمام بهم ورعايتهم، إنما هو بعد إنساني، فلا يصح اعتبارهم ثقل على الكاهل، وإن التكفل بهم يعني حماية الإنسانية والحفاظ عليها وضمان سلامتها.

وتكمن أهمية دراسة الحماية القانونية للأشخاص المسنين في شكل الحماية التي يوفرها القانون لهذه الفئة من فئات المجتمع، باعتبارها فئة ساهمت بجهدا الفكري والعضلي في تطوير المجتمع في شتى المجالات، وأن هذه الحماية هي مسؤولية الجميع أسرة ومجتعا مدنيا ودولة، لا ينبغي التهرب منها تحت أية ذريعة كانت، بل تفرض هذه المسؤولية على الجميع التكاتف لأجل ضمان الحياة الكريمة للمسنين، ورعايتهم صحيا واجتماعيا واقتصاديا، بما يليق بمقام كبار السن في مجتمعنا الجزائري المسلم، هذا من جهة، ومن جهة ثانية، تكمن أهمية موضوع الحماية القانونية للأشخاص المسنين في قمع الانتهاكات التي يتعرضون لها سواء على مستوى أسرهم أو على مستوى مؤسسات الاستقبال، بما يفرض على الجميع احترام المسن وصون حقوقه وكرامته في كل الظروف والأحوال.

² لطفي عبد العزيز الشربيني: مشكلات المسنين وكيفية العلاج، دار النهضة العربية مصر، طبعة 2006، ص 55.

³ مونية بن عطوش: ظاهرة الشيخوخة في الجزائر وعوامل تطورها، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية جامعة باتنة عدد 33، ديسمبر 2005، ص 104.

أهداف البحث:

وباعتبار الموضوع من موضوعات الساعة، التي يجب أن تحظى باهتمام المنشغلين في مجال علم الاجتماع وعلم النفس والتربية والقانون، ونظرا لتزايد نسبة المسنين على المستوى العالمي والمحلي في المجتمعات المتقدمة والنامية بشكل واضح، ولكون الجزائر من البلدان التي عرفت تحديات وتغيرات في العشريتين الماضيتين على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، والذي أثر بشكل كبير على الجانب البنيوي والوظيفي للأسرة الجزائرية، بانتقالها من الشكل الممتد إلى الشكل النووي، وعليه يمكن حصر أهداف البحث كما يلي:

➤ معرفة المنظومة القانونية الخاصة بحماية الشخص المسن.

➤ الوقوف عند الإجراءات والترتيبات المتعلقة بموضوع الشخص المسن.

➤ تحديد آلية التكفل المؤسساتي بالشخص المسن.

➤ حصر الجهود الرسمية المبذولة من طرف الدولة الجزائرية في مجال تنظيم أساليب الرعاية

المؤسساتية بالشخص المسن.

مشكلة البحث:

ونتيجة للعدد الهائل لفئة المسنين المهجورين في الجزائر، خاصة في ظل التغيرات التي مست المجتمع الجزائري، كان لزاما على المشرع أن يسن قانونا لحمايتهم وضمان كرامتهم، ذلك أن القانون رقم 12/10 المؤرخ في 29 ديسمبر 2010 المتعلق بحماية الأشخاص المسنين، يعتبر أهم نص قانوني في الجزائر يتكفل بحماية هذه الشريحة من شرائح المجتمع وإقامة الهياكل المتخصصة لاستقبالهم، وعليه حاولنا معالجة هذا الموضوع من خلال الإشكالية التالية:

ما مدى فعالية الآليات التي اتخذتها الدولة لتحقيق الحماية والرعاية الاجتماعية للأشخاص

المسنين، وما مدى تطبيقها على أرض الواقع؟ وما نصيب الأسرة من التدابير التي اتخذتها الدولة؟

المنهج والخطة:

وباعتبار فكرة حماية ورعاية المسنين الشغل الشاغل لكل مجتمع، خاصة وأن الإحصاءات المنشورة عن الأمم المتحدة توحى بكل وضوح التزايد المستمر لعدد المسنين، وهو ما يدعو بلا شك إلى ضرورة بذل جهود جبارة لتوفير متطلبات هذه الفئة الضعيفة، وتدعيما لأهداف الدراسة، سنحاول من خلال هذه

المقالة تسليط الضوء على مؤسسة رعاية الأشخاص المسنين في التشريع الجزائري باعتماد المنهج الوصفي التحليلي وذلك بالتعرض لدراسة الشروط الخاصة بعمل هذه المؤسسة، ثم تحديد شروط الالتحاق بهذه المؤسسة طبقا لما هو منصوص عليه في القانون 12/10 المؤرخ في 29 ديسمبر 2010 المتعلق بحماية الأشخاص المسنين وكذا المرسوم التنفيذي 113/12 المؤرخ في 07 مارس 2012 المحدد لشروط استحداث المؤسسات المتخصصة وهياكل استقبال الأشخاص المسنين وكذا مهامها وتنظيمها وسيرها.

1- مفهوم مؤسسة رعاية الأشخاص المسنين

عند عجز الأسرة عن تلبية احتياجات الشخص المسن، والذي ليس بإمكانه أن يؤمن لنفسه الظروف المعيشية الملائمة نظرا لظروفه الاجتماعية المختلفة، مما يفرض على الدولة عن طريق أجهزتها السعي إلى توفير هذه الرعاية له، وذلك بموجب الالتزام الذي يفرضه القانون عليها للتكفل بالأشخاص المسنين، وهو ما نصت عليه صراحة الفقرة الثانية من المادة الثالثة من قانون حماية الأشخاص المسنين، إذ جاء الاضطلاع بهذا الالتزام بالدرجة الأولى على عاتق الأسرة، والدولة والجماعات المحلية.

ويعتبر عمل الدولة في هذا المجال التزاما تفرضه عليها التزاماتها الدولية، وواجب يقع على عاتقها تطبيقا للقانون المتضمن رعايتها لمواطنيها على اختلاف فئاتهم، وليس موقفا أو عملا تطوعيا أو خيريا، فهي تأخذ على عاتقها رعاية هذه الفئة الضعيفة عن طريق وضع النظم واللوائح المنظمة لتلك الرعاية، هذه الأخيرة لا تكون مادية فقط، بل تكون في جميع نواحي حياتهم، بما يفضي عليهم السعادة ويرفع معنوياتهم⁴.

الجزائر بدورها أعطت لفئة المسنين أهمية كبيرة، وذلك بإنشاء مراكز لإيواء المسنين، الغاية منها مساعدة هذه الشريحة الذين تخلت أسرهم عن رعايتهم، أو أولئك الذين ليس لديهم روابط أسرية، وليس تشجيع الأسر عن التخلي عن مسنيها، نعرف على مفهوم هذه المراكز وكيفية سيرها .

1.1- تعريف مؤسسة رعاية الأشخاص المسنين

مكنت الدولة الأشخاص المسنين الذين يعيشون في وضعية اجتماعية صعبة التحاقهم بمؤسسات خاصة لرعايتهم، إما بصورة مؤقتة أو دائمة، هذا وعرف الفقه مؤسسة رعاية الأشخاص المسنين، أنها المكان الذي يعيش فيه المسنون الذين تعوزهم القدرة على خدمة أنفسهم، ولا يوجد في أسرهم من يستطيع رعايتهم والعناية بهم⁵.

⁴ عبد اللطيف محمد خليفة: دراسة في سيكولوجية المسن، دار الغريب القاهرة، مصر، طبعة 2004 ص 37.

⁵ سيد سلامة ابراهيم: رعاية المسنين، دار المكتب العلمي القاهرة مصر طبعة 2007 ص 88.

وتعتبر دور المسنين في الجزائر مؤسسات ذات طابع اجتماعي، هدفها إنساني بعيدة عن الربح المادي تخضع للإشراف المباشر للدولة، ولقد كان مركز سيدي موسى أول مركز للشيخوخة في الجزائر خلال الفترة الاستعمارية عام 1936، الموجود حاليا بدالي ابراهيم بالجزائر العاصمة، ولحد الآن يعتبر أهم مركز بطاقة استيعابية تقدر بـ120نزيلة، ومنذ الاستقلال وإلى وقتنا الحالي بني حوالي 33مركز جديد موزعة على 28ولاية بعد أن كان عددها يقدر بـ20 مركز تتمركز في 15ولاية مخصصة للمسنين البالغين 65سنة فما فوق الذين لا يملكون معيل أو دخل مالي⁶.

ونظرا لتزايد النداءات المقدمة حول ضرورة فصل المسنين عن الفئة المعوقة، استجاب المشرع الجزائري أخيرا لهذه المطالب والنداءات، حيث أصدر المرسوم التنفيذي 113/12الذي هدف من خلاله إلى تحديد شروط وضع المؤسسات المتخصصة وهياكل استقبال الأشخاص المسنين ومهامها وتنظيمها وسيرها تطبيقا لأحكام المادة 26من القانون 12/10، وبموجب هذا المرسوم، أصبحت هذه المراكز تدعى بالمؤسسات، ولقد أطلق عليها اسم "دور الأشخاص المسنين".

هذا وعرف المشرع الجزائري مراكز رعاية الأشخاص المسنين، على أنها مؤسسات عمومية ذات طابع إداري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتوضع تحت وصاية الوزير المكلف بالتضامن الوطني الذي يحدد الملف الخاص بوضع المسن في هذه المؤسسات، ويكون إما بطلب منه أو بطلب من المصالح المكلفة بالنشاط الاجتماعي في الولاية، كما يتم عن طريق الشرطة القضائية خاصة بالنسبة للمسنين المشردين، وفي كثير من الأحيان عن طريق الجمعيات الناشطة في مجال حماية حقوق الإنسان⁷.

ومن خلال التعريف الذي جاء به المشرع الجزائري، يمكن القول أن دور المسنين عبارة عن مرافق عامة تتمتع بالشخصية المعنوية، تخضع لأحكام القانون العام كغيرها من المؤسسات الأخرى وهما القانون الإداري وقانون المالية العامة.

ويرجع الهدف من إنشاء هذه المؤسسات إلى توفير نوعا من الخدمات المتنوعة للأشخاص المسنين الذين لم يحظوا بها في وسطهم العائلي لأجل إدماجهم في النشاطات الاجتماعية، حتى يتحقق انسجامهم بينهم وبين الفئات الأخرى من المجتمعات، وهذه الخدمة لا يستطيعون الحصول عليها بمفردهم خارج هذه المؤسسات.

⁶ صليحة غنام: واقع رعاية المسنين في دار العجزة، مجلة الحقيقة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، مجلد 18 عدد 02 عدد 02 جوان 2019 ص 67.

⁷ هشام سبع: مكانة المسنين في الأسرة الجزائرية في ظل التغيرات الاجتماعية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية جامعة سطيف، السنة الجامعية 2016/2017، ص 104.

وإذا رجعنا إلى القانون الجزائري وتحديدًا إلى المرسوم التنفيذي 113/12 المؤرخ في 07 مارس 2012، نجد أن المشرع الجزائري، قد نص على نوعين فقط من دور المسنين وهما:

1-1.1 مؤسسات الاستقبال بالنهاية: لقد قامت الجزائر مستفيدة من تجارب عربية سابقة مثل المملكة العربية المتحدة بإنشاء مؤسسات الاستقبال بالنهاية كوسيلة جديدة لحماية الأشخاص المسنين البالغين من العمر 65 سنة فما فوق الذين يعانون من ظروف صعبة، ويحتاجون إلى مساعدة ومرافقة اجتماعية ونفسية ملائمة⁸.

تضمن هذه الهياكل الاستقلالية للأشخاص المسنين والتكفل بمختلف الخدمات العلاجية المناسبة والدعم النفسي اللازم لوضعهم، والمرافقة في جميع المساعي الهادفة إلى التكفل بمشاكلهم وإخراجهم من عزلتهم عن طريق فتح مجال التواصل بينهم وبين المقيمين في المؤسسات المتخصصة، لأن هذا سيفيد الطرفين خاصة في مجال الاشتراك في ممارسة مختلف النشاطات التي تنظمها المؤسسة.

تستقبل إذن هذه المراكز الأشخاص المسنين البالغين من العمر 65 سنة فما فوق، الذين يعيشون بالمنزل ويحتاجون إلى مساعدة، كمرافقة اجتماعية ونفسية ملائمة، ويقوم المركز بالمهام التالية⁹:

- مساعدة الأشخاص المسنين المستقبليين للحفاظ أو الإبقاء على استقلاليتهم من خلال تكفل فردي وعلاجات ملائمة.

- تطوير النشاطات وورشات العمل الشغالة لفائدة الأشخاص المسنين المستقبليين الرامية لدعمهم وتوفير رفايتهم.

- توفير العلاج والخدمات الملائمة بالاتصال مع القطاعات المعنية.

- تقديم الدعم النفسي للأشخاص المسنين المستقبليين.

- المشاركة في تنظيم النشاطات الرامية إلى دعم الأشخاص المسنين المستقبليين، وتوفير رفايتهم بالاتصال مع المؤسسات العمومية المعنية، والحركة الجمعوية.

- تطوير النشاطات الدينية والثقافية والرياضية والترفيهية والمسلية الهادفة إلى توفير رفاية الأشخاص المسنين المستقبليين.

⁸ عبد الجليل ريش: الحماية القانونية للأشخاص المسنين، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة الجزائر السنة الجامعية 2013/2014، ص 78.

⁹ مدحت فؤاد فتوح: تنظيم مجتمع المسنين، المطبعة التجارية القاهرة مصر طبعة 2000 ص 207.

- تقديم المساعدة للأشخاص المسنين المستقبلين والإعانة والمراقبة في جميع المساعي الهادفة إلى التكفل بمشاكلهم.

- تشجيع التبادل بين الأشخاص المسنين الذين يعيشون بالمؤسسات والأشخاص المسنين المستقبلين بالنهار قصد الإبقاء على الروابط الاجتماعية، ومحاربة العزلة والوحدة والفراغ وسوء المعيشة التي يعاني منها الأشخاص المسنون.

1.1-2 المؤسسات المتخصصة لاستقبال الأشخاص المسنين: تتولى هذه المؤسسات مهمة التكفل المؤسساتي بالأشخاص المسنين، خاصة أولئك المحرومون الذين دون روابط أسرية، وعلى هذا الأساس تقوم هذه المؤسسات بما يأتي¹⁰:

- استقبال الأشخاص المسنين، والتكفل الاجتماعي النفسي الملائم لهم.

- ضمان الإيواء والإطعام السليم والمتوازن.

- تشجيع العلاقات مع الأسر ومحيط المؤسسة.

- اقتراح كل النشاطات المشجعة على إعادة الإدماج العائلي للأشخاص المسنين في وضعية إهمال وضمن مرافقتهم.

- اتخاذ كل المساعي والدعم لدى عائلات الاستقبال الراغبة في استقبال الأشخاص المسنين ومرافقتهم في التكفل بهم.

- المشاركة في تنظيم النشاطات الرامية إلى دعم الأشخاص المسنين المستقبلين وتوفير رفايتهم بالاتصال مع المؤسسات العمومية المعنية والحركة الجمعوية.

- ضمان النشاطات الهادفة إلى رفاية الأشخاص المسنين المتكفل بهم، خاصة منها النشاطات الدينية والثقافية والرياضية والترفيهية والمسلية.

2.1-تسيير مؤسسات رعاية الأشخاص المسنين في التشريع الجزائري

تسعى الجزائر إلى توفير أرقى الخدمات الاجتماعية لفئة المسنين نظرا لخصوصية وضعهم الصحي والنفسي خاصة بالنسبة للمتواجدين في المؤسسات الخاصة، وتقوم سياسة الدولة في هذا الإطار على تحقيق المبادئ الاجتماعية وترسيخها، بحيث أصبحت الجزائر في مقدمة الدول التي توفر خدمات

¹⁰ فهمي محمد سيد: رعاية المسنين اجتماعيا، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، طبعة 1998ص133.

مرموقة في مجال الرعاية الاجتماعية، ومن المعروف أن قوة أي مؤسسة مهما كانت طبيعتها تعتمد على قوة الجانب الإداري وحسن سيره وتنظيمه وتملكها لوسائل مادية وبشرية وقانونية، نتعرف على التنظيم الإداري والمالي لهذه المؤسسات فيما يلي:

1-2.1 التسيير الإداري: تمتلك مؤسسة رعاية الأشخاص المسنين أودار المسنين أجهزة إدارية

تقوم بتسييرها حتى تضمن للأشخاص المقيمين بها نوعا من الأمان والنظام للعيش فيها، وتتمثل هذه الأجهزة في المدير، مجلس الإدارة، والمجلس الاجتماعي النفسي.

أ-المدير: يتم تعيين مدير المؤسسة بقرار من الوزير المكلف بالتضامن الوطني، وتنتهي مهامه بنفس الأشكال، ويتولى بهذه الصفة تسيير المؤسسة، ويكلف بما يلي¹¹:

-تنفيذ مداورات مجلس الإدارة.

-تمثيل الدار أمام العدالة وفي جميع أعمال الحياة المدنية.

-إعداد مشروع ميزانية المؤسسة وحساباتها وتقديمه لمجلس الإدارة قصد المداولة، وهو الأمر بصرف ميزانية المؤسسة.

- إعداد برامج النشاطات والحصيلة السنوية للمؤسسة.

- إبرام الصفقات والعقود والاتفاقات طبقا للقانون الساري المفعول.

-تعيين الموظفين والمستخدمين الذين لا يتطلب تعيينهم نمطا من أنماط التعيين الأخرى داخل المؤسسة.

-ممارسة السلطة السلمية على جميع العاملين في المؤسسة طبقا للقوانين ذات الصلة.

-إعداد التقرير السنوي عن نشاط الدار التي يسيروها.

ب- مجلس الإدارة: يتأسس الوالي مجلس الإدارة مؤسسة رعاية الأشخاص المسنين، ويتكون هذا

الأخير من¹²:

-ممثل عن مديرية النشاط الاجتماعي والتضامن للولاية.

-ممثل عن مديرية الصحة والسكان للولاية.

-ممثل عن مديرية الشباب والرياضة للولاية.

-ممثل عن مديرية الشؤون الدينية والأوقاف للولاية.

¹¹ فتحة مجبر: الحماية القانونية للمسنين في إطار برنامج الحماية الاجتماعية للأسرة، مذكرة ماجستير كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة مستغانم السنة الجامعة 2013/2014 ص 69.

¹² المرجع نفسه: ص 73.

- ممثل عن الصندوق الوطني للتضامن الاجتماعي على مستوى الولاية.
- ممثل عن الصندوق الوطني للتضامن الاجتماعي للعمال غير الأجراء للولاية.
- ممثل عن صندوق التقاعد بالولاية.
- ممثل عن المجلس الشعبي البلدي لمقر تواجد المؤسسة.
- ممثل عن الموظفين البيداغوجيين للمؤسسة، ينتخبون من طرف نظرائهم.
- ممثل عن الموظفين الإداريين للمؤسسة، ينتخبون من طرف نظرائهم.
- ممثلين عن جمعيتين عاملتين في نفس مجال نشاط المؤسسة.

كما يمكن لهذا المجلس أن يستعين بأي شخص كفى يمكنه أن يساعده في أشغاله، كما يتولى مدير المؤسسة أمانة مجلس الإدارة، والذي يحضر اجتماعاته بصوت استشاري، ويتم تعيين هؤلاء الأعضاء من طرف الوالي لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد، وذلك بعد اقتراحهم من قبل السلطات والمنظمات التي يتبعونها، وفي حالة الانقطاع يتم استخلافهم، ويكمل العضو الجديد العهدة، إلى غاية نهايتها¹³.

ويعقد مجلس الإدارة اجتماعاته مرتين في السنة على الأقل، في دورة عادية بناء على استدعاء من رئيسته، كما يمكن أن يجتمع كذلك في دورة غير عادية بناء على طلب من رئيسته أو من ثلثي (2/3) أعضائه أو من السلطة الوصية.

وحتى تصح مداورات مجلس إدارة دار المسنين، يشترط القانون حضور نصف عدد أعضائه، وإذا لم يكتمل النصاب، يقوم المجلس باستدعاء أعضائه ثانية خلال الثمانية (8) أيام الموالية لتاريخ الاجتماع المؤجل، وتصح مداوراته حينئذ مهما يكن عدد الأعضاء الحاضرين، وتتخذ قرارات مجلس الإدارة بأغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين، وفي حالة تساوي عدد الأصوات يكون صوت الرئيس مرجحاً، وفي حالة عدم الاعتراض الصريح والمبلغ من طرف السلطة الوصية في غضون ثلاثين يوماً، تكون مداورات مجلس إدارة دار المسنين نافذة بعد هذا الأجل¹⁴.

ج-المجلس الاجتماعي النفسي: يتولى المجلس الاجتماعي النفسي لمؤسسة رعاية الأشخاص المسنين الدراسة وإبداء الآراء وتقديم الاقتراحات والتوصيات في كل المسائل المرتبطة بمهام المؤسسة، ويكلف على الخصوص بـ¹⁵:

¹³ المرجع نفسه: ص 74.

¹⁴ المرجع نفسه: ص 74.

¹⁵ فاطمة الزهرة بن الزين: التكفل الصحي بالأشخاص المسنين، مذكرة ماجستير كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة معسكر السنة الجامعية 2018/2019، ص 124.

-دراسة برامج النشاطات الاجتماعية والنفسية والسهر على تنسيقها ومتابعة تنفيذها.

-إعداد واقتراح تقنيات التكفل الملائمة.

-القيام بنشاطات الملاحظة وتوجيه الأشخاص المستقبليين.

-تقديم اقتراحات تتعلق بالتكفل الطبي والنفسى وإعادة الإدماج الاجتماعى للأشخاص المسنين.

-تقديم برامج التكفل.

ويتشكل هذا المجلس من مدير المؤسسة رئيساً، ممثل عن مديرية النشاط الاجتماعى والتضامن للولاية، طبيب نفسانى عيادى، مساعد اجتماعى، مربى متخصص ينتخبه نظراؤه، مساعد الحياة اليومية ينتخبه نظراؤه، ممرض وممثل عن الخلية الجوارية المختصة إقليمياً، كما يمكن للمجلس الالتجاء إلى أى شخص كفى ذو خبرة من شأنه أن يساعده فى أشغاله¹⁶.

ويقوم مدير المؤسسة بتعيين أعضاء المجلس لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد، تكون اجتماعاته إما فى دورة عادية كل ثلاثة أشهر بموجب استدعاء من رئيسه، كما له أن يجتمع فى دورة غير عادية بطلب من رئيسه أو من ثلثي (3/2) أعضائه، ويحدد الرئيس جدول أعمال هذه الاجتماعات، والذي يرسله رفقة الاستدعاءات إلى كافة الأعضاء قبل ثمانية أيام على الأقل من عقد الاجتماع¹⁷.

ولا تصدر قرارات هذا المجلس ولا تصح إلا إذا حضر على الأقل نصف عدد أعضائه، وفى حالة عدم تحقق هذا الشرط، يجتمع المجلس من جديد فى أجل ثمانية أيام اللاحقة لتاريخ انعقاد الاجتماع الأول المؤجل، وتصح مداواته حينئذ مهما كان عدد الأعضاء الحاضرين، وتتخذ قراراته بأغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين، وفى حالة التساوى يكون صوت الرئيس مرجحاً، ويتم تدوين الآراء والمقترحات فى محاضر يكون توقيعها من رئيس المجلس، وتسجل فى سجل يرقمه ويؤشر عليه مدير المؤسسة، ويعد المجلس تقريراً سنوياً للنشاطات، ويرسله إلى مدير النشاط الاجتماعى والتضامن للولاية¹⁸.

2.1-2 التسيير المالى: يعتبر الجانب المادى دعامة أى مؤسسة مهما كانت طبيعتها، خاصة

المؤسسات التى تقدم خدمات فى المجال الاجتماعى، لأنها تركز بصورة أساسية على دعم الدولة المادى فى توفير مختلف الاحتياجات الأساسية، يقوم بتنظيمها وإدارتها محاسب عن طريق الجرد اليومى والسنوى

¹⁶ المرجع نفسه: ص 125.

¹⁷ المرجع نفسه: ص 128.

¹⁸ المرجع نفسه: ص 129.

للإيرادات التي تتلقاها المؤسسة، وتتمثل أساسا في الإعانات الممنوحة من الدولة في شكل ميزانية شاملة بكل ما تحتاجه المؤسسة.

تعتبر الإعانات الممنوحة من طرف الدولة الدعامية الأساسية في تمويل المؤسسة لأنها منتظمة على عكس المساهمات المقدمة من جهات أخرى، مثل المساعدات المقدمة من الجماعات المحلية ومساهمات الهيئات العمومية والخاصة والهبات من طرف الأشخاص الطبيعيين والشركات الخاصة والوصايا والوقف ومساهمات الجمعيات الخيرية، وكل الموارد الأخرى المرتبطة بنشاط المؤسسة، مع أنها تساهم بشكل كبير في نفقات المؤسسة، لكنها ليست ثابتة وبشكل دوري، إنما تكون فقط في المناسبات الخاصة كشهر رمضان أو الأعياد إلى غيرها من المناسبات الوطنية والدينية¹⁹.

كما يقوم المحاسب بجرد المصاريف التي أنفقتها الإدارة في شراء المستلزمات الضرورية لتحقيق أهدافها وفي تسيير وتجهيز المؤسسة، أما المراقبة المالية لكافة السجلات المالية، يتولاها المراقب المالي، وبناء على التقارير التي يعدها، يقوم المدير بإعداد مشروع الميزانية الذي يعرض فيه كافة الأنشطة المالية السنوية للمؤسسة، ويعرضه على مجلس الإدارة للمداولة فيه، ثم يقوم بإرسال نسخة منه إلى السلطة الوصية ونسخة إلى وزير المالية للمصادقة عليه، وبناء على ذلك، يتم تحديد مبلغ الإعانة للسنة الموالية²⁰.

2- شروط الالتحاق بمؤسسة رعاية الأشخاص المسنين في التشريع الجزائري

استحدثت الدولة العديد من المراكز الخاصة بهذه الفئة نظرا لزيادة عددهم يوما بعد يوم، وكذلك تعرضهم لظلم كبير من طرف أسرهم أو من المجتمع، هذا ما أدى بالدولة إلى إنشاء دور مسنين تتكفل برعايتهم خاصة الذين يعيشون في وضعية اجتماعية صعبة وهشة.

كما تلعب هذه المؤسسة دورا في غاية الأهمية في رعاية هؤلاء الأشخاص نظرا للأمان والاستقرار الذي تقدمه لهم في حياتهم، لذا الدولة عند وضعها لمثل هذه المؤسسات، نجد أنها أعطت أهمية كبيرة لهذه الفئة وهذا نظرا لقيامها بدراساتها وتحليل احتياجاتها والسعي الدؤوب للوصول إلى رؤى جديدة تمكن الأشخاص المسنين اليوم أو غدا من الإحساس بأنهم مازالوا وسيظلون جزءا متكاملًا من المجتمع، لهم الحق في الحصول على القروض المناسبة للمشاركة الفعالة طبقا لقدراتهم في تنمية المجتمع وترقيته.

¹⁹ هشام سبع: المرجع السابق ص110.

²⁰ المرجع نفسه: ص113.

لذا سندرس مؤسسة رعاية الأشخاص المسنين في نقطتين، نذكر في الأولى شروط الالتحاق بالمؤسسة، أما في الثانية، نحلل الشروط الخاصة بعمل مؤسسة رعاية الأشخاص المسنين.

1.2- الشروط الخاصة بالشخص المسن

مكنت الدولة الأشخاص المسنين الذين يعيشون في وضعية اجتماعية صعبة من التحاقهم بمؤسسات خاصة لرعايتهم، وهذه المؤسسات تعتبر ملجأ لهذه الفئة للإقامة فيها إما بصورة مؤقتة أو بصورة دائمة، أي بالنظر لحالة الشخص المسن، ولالتحاق الشخص المسن وللاستفادة من هذه المؤسسات، وضعت هذه الأخيرة شروطا متعددة.

وعليه، وفرت الدولة لفئة المسنين مؤسسات رعاية خاصة بهم نظرا لعجزهم عن توفير الحماية لأنفسهم والرعاية الكاملة اللائقة بهم، ولا يتم اللجوء إلى هذه المؤسسات إلا عند الضرورة الحتمية، وقد وضعت مؤسسة رعاية الأشخاص المسنين شروطا للالتحاق بها، وهذه الشروط على النحو التالي:

1-1.2 الشروط: أخضعت مؤسسة رعاية الأشخاص المسنين الفئة التي ترغب في الالتحاق بها

إلى شروط يجب أن تتوفر في الأشخاص المسنين، وفي حالة عدم توفر الشروط التي نص عليها القانون في الشخص المسن، لا يمكن للمسن الالتحاق بهذه المؤسسة وهذه الشروط كمايلي²¹:

- لا يلتحق بدار رعاية المسنين إلا الأشخاص البالغون من العمر 65 عاما فما فوق.

- يعطى الحق للمسنين المحرومين أو بدون روابط عائلية أو أولئك الموجودين في وضعية عائلية صعبة.

- تستقبل المؤسسة بصفة دائمة ومؤقتة، وفي الحالات الاستثنائية الأشخاص المسنون البالغون من العمر 65 عاما فما فوق في وضعية عائلية أو اجتماعية متكفل بهم من قبل الفروع ذوي دخل كاف، وتسلم للأشخاص المسنين بطاقة خاصة بهم تسمى ببطاقة المسن البالغين من العمر 65 عاما فما فوق، وهذا تطبيقا لأحكام المادة 40 من قانون رقم 10-12 المؤرخ في 29 ديسمبر 2010 المتعلق بحماية الأشخاص المسنين،

²¹ راجع المادة 40 من القانون 10/12 المؤرخ في 29 ديسمبر 2010 المتضمن قانون حماية الأشخاص المسنين الصادر في الجريدة الرسمية رقم 79 في الصفحة 08 منه، وأيضا المادة 07 من المرسوم التنفيذي 13/12 المؤرخ في 07 مارس 2012 المحدد لشروط استقبال الأشخاص المسنين الصادر في الجريدة الرسمية رقم 02 بتاريخ 21 مارس 2012 في الصفحة 05 منه .

- لا يقبل الشخص المسن إلا بعد أن تقوم اللجنة المعنية بدراسة ملف الشخص المسن، ونتائج التحقيق الاجتماعي الذي يجرى بشأنه، ويخضع الشخص المسن المقيم الذي يتم قبوله من قبل اللجنة إجباريا عند التحاقه بدار المسنين إلى الفحص الطبي الذي يجريه طبيب الدار المعنية.

1.2-2 الإجراءات: يشمل ملف الشخص المسن الوثائق الآتية²²:

- نسخة مطابقة من بطاقة التعريف الوطنية.

- شهادة الميلاد.

- صورتان شمسيتان حديثتان.

- شهادتان طبيتان (الطب العقلي وطب الأمراض الصدرية)،

- كذلك تصريح من المعني بأنه غير مصاب بأي مرض معدي أو عقلي من شأنه أن يشكل خطرا على حياة المقيمين، إلى جانب جدول الضرائب للشخص المسن ذوي دخل كاف، وأخيرا شهادة الانضمام أو عدم الانضمام للصندوق الوطني للأجراء أو غير الأجراء.

2.2 الشروط الخاصة بعمل مؤسسة رعاية الأشخاص المسنين

لا يمكن الالتحاق بهذه المؤسسة ولا يمكن القبول بها، إلا إذا قدم طلب من الشخص نفسه أو بطلب من المصالح المكلفة بالنشاط الاجتماعي على مستوى الولاية التي توجد دار المسنين بإقليمها، وتوجد على مستوى كل بلدية دار من دور المسنين لجنة خاصة تعرف باسم " لجنة القبول"تتعرف على تشكيلتها ومهامها على النحو التالي:

1-2.2 تشكيلة لجنة القبول: تتولى بنفسها النظر في طلبات الالتحاق بهذه الدور، تتكون أساسا

من²³:

- مدير المؤسسة رئيسا.

- ممثلا عن مديرية النشاط الاجتماعي والتضامن بالولاية التي توجد على إقليمها.

²² راجع المادة 05 من المرسوم التنفيذي 139/13 المؤرخ في 10 أبريل 2013 يحدد شروط منح بطاقة الشخص المسن الصادر في الجريدة الرسمية رقم 21 بتاريخ 23 أبريل 2013 في الصفحة 14 منه.

²³ راجع المادة 07 من المرسوم التنفيذي 113/12 المؤرخ في 07 مارس 2012 المحدد لشروط استقبال الأشخاص المسنين السالف الذكر، وأيضا مواد قانون الصحة الجزائري الذي ينص على حق الأشخاص في الرعاية الصحية.

-طببيا للمؤسسة.

-نفسيا عياديا ومساعد اجتماعيا، ومربيا متخصصا.

2.2-2 اختصاصات اللجنة: ألزم القانون اللجنة إخبار الشخص البالغ من العمر 65 سنة فما فوق في وضعية عائلية أو اجتماعية صعبة من ذوي الدخل الكافي المتكفل بهم من طرف الفروع ذوي الدخل الكافي في المساهمة المالية المحددة بموجب التنظيم الساري المفعول، هذه الفئة موضوع تعهد بين مدير دار الأشخاص المسنين والشخص المسن المعني.

كما يفرض القانون أيضا على اللجنة متابعة الشخص المسن الذي يعيش في وسط عائلي ومستفيد من الاستقبال النهاري، أن يكون هذا المسن بالغا من العمر 65 سنة فما فوق، ولا يعاني من أي مرض معدي ويعيش وحده أوفي وسط عائلي ويتمتع بالاستقلالية، ولا يعاني أيضا من أي مرض نفسي أو عقلي، ويفرض القانون كذلك على الشخص المسن المقيم في دار المسنين الذي يحتاج إلى علاجات دقيقة، الذي يعاني من فقدان الاستقلالية أو أعراض قوية للهيجان العقلي، وخاصة أولئك الميالين للهروب عدم بقائهم في دور مسنين، ويفرض على اللجنة إحالتهم إلى مصلحة ملائمة لوضعيتهم الصحية للتكفل بهم²⁴.

ويفرض القانون عن طريق لجانها على المؤسسات المتخصصة في استقبال المسنين أن تحيل المسن المقيم بها والمصاب بالتهاب حاد إلى أقرب مؤسسة استشفائية لعلاجه، ولا يتم إرجاعه إلى هذه الدار إلا بعد شفائه التام من المرض الذي يعاني منه²⁵.

ويفرض القانون كذلك على الشخص المسن الالتزام بالتعليمات التي تضعها دار المسنين وعدم مخالفتها، لاسيما تلك المتعلقة بالخروج من الدار، واستعمال الأجهزة الصوتية والمنزلية الخاصة بالتسخين والمواد الكحولية وإخراج أو تحويل الأثاث من الأماكن المخصصة له، ويتعرض كل مخالف لهذه التعليمات إلى المجلس التأديبي الذي يوقعه مجلس تأديب المؤسسة المعنية²⁶.

²⁴ عمروش الحسين: الحق في الرعاية الاجتماعية للأشخاص المسنين على ضوء التشريع الجزائري، مجلة العلوم القانونية والسياسية عدد 03

ديسمبر 2019، ص 678.

²⁵ المرجع نفسه: ص 685.

²⁶ المرجع نفسه: ص 690.

الخاتمة:

من خلال ما تم دراسته، يتبين لنا أن حماية الأشخاص المسنين مهمة جعلها المشرع على عاتق الدولة للحفاظ على كرامته وصون حقوقه وذلك بتوفير الأمن الصحي والنفسي من أجل الحد من ضعفهم واستغلالهم، ويشكل هذا الأمر التزاما وطنيا، وفي مقدمة من عليه هذا الالتزام، هي الأسرة التي ينتمي إليها الشخص المسن، وإقرار المشرع بهذا الواجب يتماشى مع أحكام الشريعة الإسلامية الغراء.

إن ظاهرة الشيخ السكاني لم تعد قاصرة على الدول المتقدمة فقط، فاعتمادا على ما تعيشه الدول النامية من تطور ديموغرافي كبير نتيجة لعدة عوامل اقتصادية واجتماعية، أصبحت هي أيضا معنية بهذه الظاهرة، بحيث بدأت تتراجع نسب الفئات الشابة لصالح الفئات المسنة، والجزائر كغيرها من البلدان تشهد تطورا ديموغرافيا وإن كان بوتيرة ليست بالسريرة، لكن على مدى ربع قرن من الآن، ستشهد الجزائر ارتفاعا كبيرا في عدد المسنين.

المشكلة ليست في الارتفاع بقدر ما هي في مدى استعداد الجزائر بهياكلها لمعالجة الوضع خصوصا أن تجربتها لا تزال جديدة في مجال رعاية المسنين، حيث أصدرت مؤخرا قانونا خاصا بهم عالجت فيه مختلف القضايا التي تهمهم، وإن كانت بعض المواد تقتصر إلى الإلزامية المطلوبة خصوصا وأن المراسيم التنفيذية المتعلقة به لم تصدر لحد الساعة.

إن الحماية القانونية لحقوق المسن في التشريع الجزائري جاءت تطبيقا سلميا لمبادئ الإسلام في التكافل الاجتماعي في نظام التقاعد ونظام التأمينات الاجتماعية، ونظام الضمان الاجتماعي، ولقد أعطى المشرع الجزائري عدة ضمانات للأشخاص المسنين، ومن بينها أنه تضمن القانون الخاص بهم جملة من العقوبات، لردع كل من تسبب في تعريضهم للخطر أو تركهم أو عدم ضمان التكفل بهم، وأدرج هذه الأحكام الجزائية في قانون حماية المسنين، رغم أن بعض هذه الأفعال المذكورة في هذا القانون منصوص عليها أو على تجريمها في قانون العقوبات.

وإذا كان المسن في السابق، يحظى بالمكانة الرفيعة والسلطة المطلقة التي تدعمها العادات والتقاليد، إلا أن انتشار شكل الأسرة النووية، أدى إلى تراجع المبادئ التي كان يؤمن بها الجزائريين، وإفراز الكثير من المشكلات للمسنين لعل أهمها التخلي عنهم، وعليه حماية المسنين تعني حماية الإنسانية والحفاظ عليها وضمان سلامتها، ومن هنا توصل البحث إلى مجموعة من النتائج لعل أهمها ما يلي:

➤ إهمال الأسر لمسنيتها، وتحويلهم إلى دور العجزة.

➤ أن الدولة الجزائرية قامت بسن قوانين وتشريعات تحمي بها حق الأشخاص المسنين، وتحافظ على صحتهم النفسية والبدنية.

➤ تسخير الدولة الجزائرية هيئات متخصصة في مجال الاهتمام المادي والمعنوي بالشخص المسن.

➤ التزايد العددي لكبار السن، جعل الجزائر غير قادرة على التكفل بالعدد الحالي، نظرا للمشاكل الاقتصادية خاصة أزمات صناديق الضمان الاجتماعي.

توصيات الدراسة:

لكن رغم هذه الايجابيات التي احتوى عليها هذا القانون في مجال حماية الأشخاص المسنين، إلا أن هذا الأخير لا يخلو من بعض الثغرات، لذا نوصي بما يلي:

- جعل بعض مواد هذا القانون التي ذات أهمية بالغة قيد التنفيذ، منها المواد التي تتحدث عن الوساطة العائلية والاجتماعية لإبقاء الشخص المسن في وسطه العائلي وكيفية استفادة الأشخاص المسنين المحرومين من مجانية النقل البري، الجوي، البحري أو من تخفيض في تسعيرته.

- وضع مجموعة من التدابير المتعلقة بالوضع لدى عائلات الاستقبال وتحديد كيفية الاستفادة من دعم الدولة لفائدة عائلة الاستقبال مقابلة التكفل بالشخص المسن المحروم أو بدون روابط أسرية.